السودان : من إنهاء الحرب إلى مشروع وطني لبناء الدولة

محمد محجوب هارون*

مدخل وخلاصة

تبحث هذه الورقة في مجمل حالة الفضاء العمومي السوداني لدولة ما بعد الاستقلال الأخير (١٩٥٦)، بتركيز على حالة النزاعات المسلحة وعملية صناعة السلام وبنائه واستدامته. في هذا السياق ترصد الورقة، تاريخياً، النزاعات المسلحة السودانية المعاصرة والتأثيرات التي أوقعتها على حالة الوطن من حيث تعثر صناعة مشروع وطني لبناء الدولة المقتدرة لتحقيق الكرامة الإنسانية لمواطنها ومواطنتها بما يمكن قياسه وفقا لمؤشرات موضوعية، وبناء الأمة لمواطنيها ومواطنتها.

كما تنظر الورقة في تفاعل النزاعات المسلحة، وفي ارتباطها بمنظومة النزاعات في الجوار السوداني (منظومة النزاعات الإقليمية)، وفي تداخل عناصر النزاع وتفاعلها، محلياً وإقليمياً ودولياً. وفي كلفة كل ذلك على الوطن.

تدعي الورقة أن عملية صناعة السلام الجارية تكتنفها تعقيدات بالغة. من ذلك افتقارها لرؤية أطلع عليها الرأي العام، ولذلك تدعي الورقة أن ذلك لم يمكن المفاوض من قبل الحكومة الانتقالية أن يضع عملية صناعة السلام في مسارها الأصوب. تنتقد الورقة قبول مبدأ التفاوض بدلا عن الحوار، حيث إن الأطراف ذات الصلة بعملية السلام تجتمع على موقف سياسي مشترك بوقوفها، مجتمعة، ضد نظام الإنقاذ/البشير الذي تم تغييره في الحادي عشر من أبريل ٢٠١٩، تتويجا لثورة ديسمبر ٢٠١٨-أبريل ٢٠١٩.

عدم توفر رؤية هادية لإدارة عملية صناعة

*تخرج محمد محجوب هارون في كلية الآداب جامعة الخرطوم (١٩٨٤) بكالريوس الشرف في علم النفس. التحق بقسم علم النفس في كلية الآداب مساعدا للتدريس (١٩٨٥). حصل على درجة الماجستير في علم النفس السياسي من جامعة الخرطوم (١٩٨٧). حصل على دكتوراه الفلسفة في علم النفس الاجتماعي من مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (١٩٩٧). يرأس تحرير دورية (خطاب – Discourse) العلمية التي يصدرها معهد أبحاث السلام، جامعة الخرطوم. يعمل أستاذا لعلم النفس الاجتماعي والثقافي والسياسي، كما عمل مديرا لمعهد أبحاث السلام – جامعة الخرطوم (٢٠١٠-٢٠١٧). للمؤلف إسهامات فكرية وبحثية وسياسية، ويدير مبادرة أعمال خاصة بقصد الإسهام في بلورة نموذج وطني للاقتصاد الاجتماعي.

السلام غيب عن المُفاوض الحكومي أن العملية السلمية تعني بفصلين متتابعين أولهما إنهاء النزاعات المسلحة والتفاهم على إدارة أوضاع ما بعد تسوية النزاعات المسلحة، والثاني موضوعه تحقيق السلام العادل والشامل والمستدام. هذه (الدقسة) كان من شأنها أن أوقعت المُفاوض الحكومي في مأزق إدارة عملية صناعة السلام عبر المسارات. هذه الأخيرة أفسدت مهمة المفاوض الحكومي، بدرجة بالغة، بأن غيبت عنه التركيز (Focus) الذي تتطلبه المهمة الموكلة إليه. ترى الورقة، إضافة إلى ذلك، أن المرجعية المؤسسية العليا لعملية صناعة السلام في الطرف الحكومي لا يبدو واضحاً ولا معلوماً مركزها للرأي العام.

تقترح الورقة مراجعة شجاعة وبعقل مفتوح لعملية صناعة السلام الجارية في منبر جوبا بحيث ينشغل المنبر بالتفاوض مع الحركات الحاملة للسلاح في المرحلة الأولى بما يفضي لإنهاء النزاعات المسلحة ومعالجة أوضاع ما بعد تسوية النزاع في المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة. كما ترى أن تستكمل، كمرحلة تالية، العملية ذاتها لصناعة سلام عادل وشامل ومستدام، عبر مشروع وطني لبناء الدولة والأمة السودانيتين. تزعم الورقة أن صناعة السلام وبنائه عبر فصليه الإثنين أمر ممكن، تشهد على إمكان تحقيقهما تجارب معاصرة لشعوب من حولنا.

1. نزاعات السودان وتسوياتها: عمقها التاريخي وتخلقها

تجلس الدولة السودانية – دولة مابعد الإستقلال الأخير (١٩٥٦) – على تاريخ ممتد من الولوغ في نزاعات مسلحة، تمثل هي الطرف الرئيس فيه بينما تشاطرها الإنشغال ذاته، في الطرف المقابل، جماعات سودانية حملت، وما زال يحمل بعضها، السلاح ضد الدولة المركزية. اندلع أول تمرد كبير ضد الدولة في العام ١٩٥٥، كان في قيادته حركة الأنيانيا الجنوب سودانية. وهذا نزاع مسلح استمر حتى العام ١٩٧٢، لتخلد البلاد إلى هدنة امتدت حتى العام ١٩٨٣، عندما توصل الطرفان، الحكومة السودانية وحركة أنيانيا التي كان يقودها اللواء جوزيف لاقو، لإتفاق سلام في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا.

ما انفكت البلاد ترتب أحوال ما بعد إتفاقية أديس أبابا حتى تجدد حريق الجنوب في العام ١٩٨٣ بحركة تمرد جنوب سودانية جديدة باسم الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، بقيادة العقيد الدكتور جون قرنق دي مبيور. وربما لألفة نشأت بين السودانيين والحرب ارتفع رصيد هذا التمرد الثاني من الأيام من سبعة عشر عاماً إلى أثنين وعشرين عاما عندما أذن مؤذن نهاية هذا الشوط الثاني من نزاع الجنوب في العام ٢٠٠٥ بالاتفاق الشامل للسلام في نايفاشا، كينيا. وما لبثت كلفة تسعة وثلاثين عاماً من النزاع المسلح بين الدولة السودانية ومتمردي جنوب السودان أن جاءت صادمة! انفصال إقليم جنوب السودان لتكوين وطن مستقل بعد استفتاء تقرير مصير شهير في العام ٢٠١١.

لم يكن جنوب السودان وحده حفيا بحمل السلاح ضد المركز، بل ولم يكن المركز، هو الآخر، متيماً بشراء عروض خوض نزاعات مسلحة ضد جنوب السودان حصرياً. فقبل أن يقوم المتعهدون في نيروبي للترتيب لحفل توقيع إتفاقية نايفاشا انتقلت عدوى النزاعات المسلحة إلى إقليم دارفور بإشهار كل من حركة تحرير السودان (عبد الواحد محمد نور والقائد مني آركو مناوي) وحركة العدل والمساواة (دكتور خليل إبراهيم) السلاح في وجه الدولة المركزية. الخرطوم، من جهتها، لم تأبه كثيراً لبأس خوض حرب جديدة في إقليم آخر من أقاليم السيادة السودانية، دارفور هذه المرة، في العام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، رغماً عن تحذيرات تلقتها ألا تستسهل خوض حرب جديدة، بل وبالرغم من مساعٍ من بعض منسوبيها لتفادي اندلاع حرب مسلحة في إقليم دارفور. نزاع دارفور يظل متمدداً على سطح تاريخ يكاد يبلغ، الآن، ما بلغته حرب حركة أنيانيا الجنوب سودانية، ولا يبدو في الأفق، بعد، ما يشير، إلى نقطة نهاية.

وبينما كان جنوب السودان في طريقه لاستفتاء مواطني جمهورية جنوب السودان، التي ولدت لاحقاً، أخذ جنين تمرد آخر يتحرك في رحم الجنوب السوداني الجديد. فض القائد عبد العزيز الحلو شراكة في حكومة ولاية جنوب كردفان في يونيو من العام ٢٠١١، إثر انتخابات إتهمها الأخير في نزاهتها، معلنا عودة جديدة للغابة. الدولة المركزية في الخرطوم رحبت بحرب

جديدة، وكان ما كان. ولم يمض شهران على عودة القائد عبد العزيز الحلو للأدغال حاملاً بندقيته حتى التحق به رفيق السلاح القائد مالك عقار متمرداً للمرة الثانية ليكتمل انتظام الحركة الشعبية في حربها الثانية ضد الدولة المركزية، والأولى للحركة الشعبية/شمال بهويتها الجديدة حركة تمرد شمالية. هذه المرة تحمل الحركة الشعبية/شمال السلاح نضالا باسم، ومن أجل مواطني ما أضحى يعرف بالجنوب الجديد لجمهورية السودان بعد العام (٢٠١١)، ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

في عقود ما بعد الاستقلال البالغة ستة ونيف، لم تكتف الدولة الوطنية المستقلة باحتضان ما سلفت الإشارة إليه من النزاعات المسلحة. فقد التحق شرق السودان، كذلك، بجغرافيا النزاعات السودانية المسلحة بعد أن تململ لعقود خلت بأدوات الاحتجاج السياسي على ما ظلت نخبه تنظر إليه كتهميش للشرق من النخب الحاكمة في الخرطوم. ساعد في اندلاع احتجاج مسلح في شرق السودان التعقيدات التي نشأت في الفضاء العمومي الوطني بفعل الانقسام السياسي الحاد على أثر استيلاء الإسلاميين السودانيين، مدنيين وعسكريين، على الحكم في العام ١٩٨٩. شهد حزام حدود السودان الشرقية مع أثيوبيا وإريتريا عمليات عسكرية متكررة بضع سنين، في تسعينيات القرن الماضي، قادتها جماعات مسلحة من بينها مسلحون باسم شرق السودان.

وهكذا شهد السودان باسم النزاع بين متمردي جنوب السودان (السابق) وباحتجاجات دار فور المسلحة وعودة جنوب كردفان والنيل الأزرق للحرب وانخراط شرق السودان في العمل الاحتجاجي المسلح، شهد نزاعات متعددة ومتطاولة ومتداخلة زمنيا. ولقد مثل هذا الاطباق على المركز من الأطراف ما أسماه محللون شد المركز من الأطراف. غدا السودان بذلك مهداً للنزاعات وحالة مثالية لتعددها، وأصبح بعدئذ، مسرحا لتفريخ وتكاثر عمليات صنع السلام.

وبحكم تجذر هذه البنية النزاعية استدعت النزاعات السودانية تدخلات قوى إقليمية ودولية، ما زاد من تعقيد الوضع الذي صنعته هذه النزاعات. وتفاعلت العوامل المحلية والعوامل الإقليمية والدولية لتتولد عنها حمولة ثقيلة على المواطن السوداني، دافع الضرائب، تنوء بحملها العصبة أولو القوة. ولقد كان من بين أثقال هذه النزاعات المسلحة أنها لم تضعف النظام الإنقاذي (١٩٨٩-٢٠١٩) ما إنتهى به إلى سقوطه في الحادي عشر من أبريل ٢٠١٩ بثورة شعبية بالغة الإمتياز فحسب، بل أثقلت أثقالها كاهل الدولة السودانية (المختلف على مشروعيتها التمثيلية لمواطنيها)، فأورثتها وهناً على وهن.

عندما أوشكت شمس العقد الماضي من تاريخ الدولة السودانية على الأفول، عاش السودانيون بين قطبي رحى نظام مسكون بعقدة عدم المشروعية ما انتهى به مستبداً وفاسداً من ناحية، وهلال نزاعات مسلحة متعددة أحاط بمركز الدولة السودانية الجغرافي متحدياً المشروعية المؤهلة لنخب الدولة المركزية

لحكم البلاد. ليس ذلك فحسب بل، ومع ذلك، أضاف هذا التركيب الهيكلي كُلفة ساهمت في تفاقم أزمة الوطن. ومن هنا لم يكن اعتباراً تحقيق السلام، عاجلاً لا آجلاً، أولوية لحكومة الانتقال التي جاءت بها إلى شارع الجامعة ثورة ديسمبر ٢٠١٨ – أبريل ٢٠١٩، أمراً يحتاج اكتشافه، ومن ثم اعتماده، لشهادة دكتوراه، كما تقول المأثرة الإنجليزية الشهيرة. ذلك هو ما أكده رئيس وزراء الحكومة الانتقالية، الدكتور عبد الله حمدوك، في أول خطاب له في مطار الخرطوم عقب وصوله للبلاد لتولى مسؤولية إدارة الحكومة الانتقالية.

عبرت أولوية العمل الجاد لإحلال السلام في البلاد عن نفسها بالنص عليها في الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية مؤقتا بتحقيقه (خلال الستة أشهر الأولى التالية لتوقيع الوثيقة الدستورية - تم التوقيع عليها في السابع عشر من أغسطس ٢٠١٩). نصت الوثيقة الدستورية، إلى ذلك، على إنشاء مفوضية للسلام، الراجح أن المقصود منها هو تولي، على نحو ما، مسؤولية العمل لإحلال السلام في البلاد.

2. صناعة سلام منتظر: مدخل مفهومي وتحليلي

بدخول السودان حقبة ما بعد حكم الإنقاذ/البشير (يونيو ١٩٨٩ - أبريل ٢٠١٩)، لن يكون مفهوماً أن تدار عملية صناعة السلام بالإستراتيجية ذاتها والمنهجية اللتين كانت تدار بهما سابقاً. ثمة متغير رئيس متمثلاً في كون أطراف الحكم في الخرطوم والحركات التي كانت تحمل السلاح ضد نظام الإنقاذ/البشير يمثلون موقفاً سياسياً واحداً، ضد خصم سياسي واحد. وبالتالي، فإن زوال نظام الخصم السياسي من ناحية، ووحدة الموقف السياسي بين النخبة التي تدير الحكم والحركات المسلحة متغيران مهمان في التأسيس لإستراتيجية لعملية صناعة السلام، ومنهجية لإدارتها، منذ البداية. هذه النقلة هي التي ربما أشاعت جوا من التفاؤل بإمكان التوصل إلى السلام في مدى لا يتجاوز ستة شهور من بداية الإنخراط الإجرائي/العملي في العملية التفاوضية الجارية حالياً.

وحدة الموقف مرتكز رئيس لكيف تبني حكومة الإنتقال خارطة طريق، إستراتيجياً ومنهجياً، لصناعة السلام قبل تعبئة حقائب السفر للجلوس على موائد التفاوض مع القوى الحاملة للسلاح. ففي الوقت الذي كانت القوى المشاركة في التغيير تنصب خيامها في ميدان الاعتصام أمام القيادة العامة للقوات المسلحة (٦ أبريل – ٣ يونيو ٢٠١٩)، كانت خيام الحركات المسلحة تجاور خيام القوى المدنية، وكانت برامج ميدان الاعتصام تجمع القوى كلها باعتبار الجميع في خندق واحد. هذا المخطط النفسي/الميداني كان يجمع، في الوقت ذاته، قوى التغيير المدنية وحركات التغيير الحاملة للسلاح والجيش الوطني. من منطلق مفهومي/إستراتيجي هذا مدخل أول مهم لبناء مخطط تصوري وإستراتيجي لعملية صنع السلام، لا يقلل من قيمته الطبيعة المعقدة وغير المنسجمة للعلاقات بين هذه المكونات الثلاثة،

على الصعيدين اليومي العملي.

تعتبر القوات المسلحة والهياكل الأمنية للدولة، في وجه من وجوهها، إمتدادا للنظام القديم، فيما تمثل في وجه آخر، خاصة الجيش الوطني، بنية مؤسسية للدولة السودانية هي الأعمق تجذراً والأرسخ قدماً ضمن الهياكل المؤسسة للدولة، جنباً إلى جنب توأمها الجهاز البيروقراطي المدني (الخدمة المدنية). وبهويتها هذه فالهياكل العسكرية/الأمنية للدولة هي الأخرى مسؤولة عن بناء موقف لصالح عملية صناعة السلام تقتضي تبنيه دواع إستراتيجية، في الأساس. وبحسابات الإستراتيجية فالجيش الوطني وهياكل المنظومة العسكرية/الأمنية الأخرى صاحبة مصلحة رئيسة في الإنتقال من الحرب إلى السلام. ذلك من واقع أن هذه المنظومة العسكرية/الأمنية تكبدت كلفة عالية، بشرياً ومادياً، بسبب التاريخ الطويل المتمدد للنزاعات المسلحة في السودان. ومن باب آخر، فإن ترك الحبل على الغارب لنزاعاتنا المسلحة، دون أن نرى نهاية لها في الأفق، من شأنه أن يضعف، على الأرجح، قدرات الجيش الوطني تحديداً، وينهي احتكار المنظومة الأمنية للسلاح بتعدد القوى الأخرى الحاملة للسلاح، بل وتفتح نافذة لتدخل قوى أجنبية في دعم قوى سودانية حاملة للسلاح ضد الجيش الوطني، ما يهدد، على نحو مباشر، الأمن القومي. وحال انتهاء تاريخ الهياكل العسكرية/الأمنية إلى ميراث متمدد من النزاعات فهي تتخلف، بذلك، عن دور مهم لها متمثلاً في تنمية قدراتها الإيجابية كمؤسسة مسؤولة، بدرجة متقدمة، عن رعاية الأمن القومي للوطن وبناء منظومتها من القوة الناعمة ما تسهم به في إرساء هيكل ومحتوى المشروع الوطني الذي تعبر به البلاد من واقع وهنها وتضعضع بنية قوتها إلى مشارف القوة والنهوض.

وبما أن النزاعات السودانية هي مكون ضمن منظومة نزاعات إقليمية فليس من سلامة التحليل واستوائه التعاطي معها من خارج سياقها الإقليمي. ظلت النزاعات المسلحة في السودان تتفاعل مع أجندة الجوار الإقليمي وفقا لمواقف أنظمة حكم دول الإقليم من النظام الحاكم في الخرطوم. في هذا السياق انخرطت إريتريا باكراً في نزاعات السودان واستضافت جماعات المعارضة السياسية والسياسية/العسكرية التي خاصمت نظام الإنقاذ/البشير ورفعت في وجهه السلاح. أثيوبيا لم تكن هي الأخرى ممانعة للإنخراط في نزاعات السودان المسلحة وإن استضافت أديس أبابا رئاسة الاتحاد الإفريقي. يوغندا وكينيا لعبتا دور الصديق للحركات السودانية التي حملت السلاح ضد الدولة المركزية السودانية، ومثلهما مصر التي تبنت سياسة الباب الدوار مع القوى السودانية، حكومة ومعارضين لها. أما ليبيا وتشاد فكانتا طرفين فاعلين في دعم الحركات المسلحة ذات الهوية الإقليمية الدارفورية، سياسياً واقتصادياً وتسليحياً ولوجستياً. وأخيراً، بعد أن أضحى جنوب السودان وطناً مستقلاً (٢٠١١)، إلتحقت جوبا بأوركسترا القتال ضد الخرطوم وصارت وطنا ثانياً لحركات غرب السودان (دارفور) وجنوب السودان

الجديد.

ما لبثت الجغرافيا السياسية الإقليمية للنزاعات المسلحة السودانية أن تغيرت طبيعتها. ذهب الربيع العربي بحاكم ليبيا الأطول عمراً في الحكم، معمر القذافي. في تشاد آثر الرئيس دبي إعادة تعريف المصلحة العامة التشادية في إطار العلاقة مع الخرطوم، بعد معارك كسر عظم لم يكسب فيها أي من الطرفين، الخرطوم وأنجمينا، سوى التعلم من الدروس عبر أشد الدروب مشقة. انتهي كلٌ من أنجمينا والخرطوم إلى قبول مبدأ التعايش المشترك بما يخدم مصلحة الطرفين. أما كمبالا ونيروبي والقاهرة فالتزمت مواقفها ذاتها بالتعاطي مع الخرطوم ومعارضاتها السياسية والمسلحة ببراغماتية نسبية. وفي الشرق خفت حدة المواجهة مع الخرطوم، ربما، إضافة لأسباب أخرى، لإنخراط أبناء العمومة في أديس أبابا وأسمرا في نزاع حدودي ظل مستفحلاً لزمان غير قصير.

طبيعي أن يطال تغير معطيات جيوبولتيكيا النزاعات المسلحة السودانية في سياقها الإقليمي حسابات حركات المعارضة المسلحة من حيث القوة والضعف. من ناحية لم تعد الأنظمة في الجوار السوداني التي كانت تتعاطى مع حركات المعارضة المسلحة السودانية بمبدأ الدعم المتبادل في حاجة، من جهتها، لخدمة الحركات، كما في حالة نظام الرئيس إدريس دبي، على نحو ما سبقت إليه الإشارة. والحالة ذاتها تنطبق على نظام الرئيس سلفا كير في جمهورية جنوب السودان، إذ ضرب جوبا رهق الحرب بسبب حربها الأهلية التي اندلعت في ديسمبر ٢٠١٣. وفي ليبيا انتفت الحاجة إلى دعم حركات المعارضة المسلحة السودانية بحكم أن مد الربيع العربي أحال زعيمها المغامر معمر القذافي، ونظامه، إلى متحف التاريخ. وهكذا..

هذا الواقع الجديد يوقع ضغطاً شديداً غير قليل على حركات المعارضة المسلحة السودانية للبحث عن مخرج من الموقف المتبني للحرب، لا بسبب ما تم من تغيير لنظام الإنقاذ/البشير فحسب، والذي سحب من الحركات ورقة مشروعية الإستمرار في القتال. الحركات، معظمها إن لم تكن كلها، ما عاد لها من خيل تهديها ولا مال. طال أمد القتال على نحو لم يكن متصوراً أن يحدث. وضعفت (مروة) الذين يقاتلون لأسباب موضوعية لا تحتاج أن تفند هنا. وبلغ رهق الحرب بالمواطنين والمواطنات في مناطق النزاعات مبلغاً. وتمدد رهق الحرب وتصاعدت كلفتها خارج جغرافية الحرب لتشمل البلاد في أصقاعها كافة كأثر غير مباشر. كما أصاب، بسبب الحرب، الدولة الإعياء بما فت في عضدها وأهلك مروءتها الوظيفية. ولاحت فرصة ثمينة للسلام بزوال النظام الذي أشهرت في وجهه الحركات السلاح. هذا باب آخر في تسويغ إنخراط الحركات في سعي جدي، لا تهدده المناورات، لإبرام إتفاقات سلام تنقلها من موقف الحرب إلى موقف السلام، ومن موقع المعارضة إلى موقع الحكم.

وإذا كان كل ذلك كذلك، فإن العوامل جميعها ممثلة في عوامل الداخل السوداني والجوار الإقليمي بدت، وتبدو، مواتية على نحو صريح

وشفاف لاجتراح طريق لصناعة سلام عاجل في السودان. عامل واحد، لكنه رئيس، بدا متخلفاً عن الإسهام في تسويغ الإنخراط في عملية سلام عاجل في السودان هو المجتمع الدولي. الحكومة الانتقالية في الخرطوم لا يمكن أن تحسب المجتمع الدولي إلا صديقا لها، ولهذا راهنت عليه كرمانة ثقيلة الوزن كفيلة بترجيح كفة الميزان لصالحها. لكن موقف المجتمع الدولي لا يمكن عده متجاوبا مع توقعات الحكومة الانتقالية وأنصارها منها. ففي صناعة السلام، موضوع هذه المقالة، يبدو المجتمع الدولي، بثقله على ضفتي الأطلسي، كامل الغياب أو، في أحسن الأحوال، باهت الحضور في أروقة التفاوض أو من وراء كواليسه. لم يوح المجتمع الدولي حتى لمؤسسة إقليمية لها وزنها مثل الإتحاد الإفريقي أن تولي رعاية عملية صناعة السلام في السودان. ترك المجتمع الدولي وحلفاءه في الإقليم ملف رعاية صناعة السلام في السودان للجمهورية الإفريقية الأحدث سناً والأقل أهلية لرعاية عملية صناعة سلام متعددة الأطراف، مترهلة ومتسربلة بالغموض. تركها لجمهورية جنوب السودان، مع كل ما تستحقه من تقدير.

يقول السودانيون، حال اعتدل الطقس، (الجو جو فول)! وبحسابات موضوعية، وإن كان على صعيد نظري، اعتدل الطقس السياسي بين الأطراف المناهضة لحكم الإنقاذ/البشير عقب تغيير الأخير فأصبح الجو جو سلام. ولكن كيف مضت، وتمضي، حسابات الحقل حيال حسابات النظرية؟

3. صناعة السلام: الهدف، والعملية والنتائج

العالم ليس فضاءاً مثالياً بحيث تفضي الأعمال المدفوعة بالنيات الحسنة، بالضرورة، إلى النتائج الإيجابية المأمول تحقيقها. من هنا يجيء تعقيد أية عملية لصناعة سلام، هذه التي بين يدينا وما سواها. يزيد من تعقيد عمليات صنع السلام كونها تعمل على إنهاء حالة نزاع/نزاعات مسلحة، ومعالجة أوضاع ما بعد تسوية النزاع/النزاعات، وتمتد إلى ما هو أبعد من ذلك. والنزاعات وإن نشأت تحت راية مطالب عادلة وحقوق مشروع استردادها، إلا أنها في الفضاء الزماني بين اندلاعها والنقطة التي تقف عندها تشهد تفاعلات متعددة تعقد البسيط و تستصعب الميسور.

من باب ثانٍ، ومع قبول فكرة التفاوض كسبيل للوصول إلى اتفاق بين الحكومة الانتقالية والقوى المعارضة المسلحة، فثمة حاجة إلى الانتباه لكون الفريق الحكومي يذهب للتفاوض بخبرة في التفاوض المباشر أدنى من تلك التي يتمتع بها حملة السلاح الذين توفرت لهم خبرة في التفاوض مع الطرف الحكومي استغرق تكوينها مدى يتجاوز، في حدوده الدنيا، عقداً من الزمان.

وبإحالة ملف الوساطة في عملية صناعة السلام الجارية لحكومة جمهورية جنوب السودان، بحداثة سنها، وبالضرورة، بعدم كفاية خبرتها، وبهشاشة قدرتها العملية على إدارة وساطة للتوصل لإتفاق سلام ينهي النزاعات السودانية المعنية، فإن عنصر الوسيط ذاته عامل تعقيد، بدرجة أو أخرى. هذا التعقيد ينشأ من شك في مدى إلمام (مؤسسة الوساطة) بدقائق وتعقيدات

الملف في الأساس؛ وما مدى كفاية الاطمئنان لقدرة الوسيط على تبني موقف مستقل ومتوازن بين الطرفين؛ بل وما مدى ما هو متوفر له من قوة تمكنه من مقاومة ضغوط محتملة الوقوع من أطراف إقليمية ودولية يحتمل ألا تصب، في نهاية اليوم، في نهر المصلحة العامة للسودانيين؟

من هنا تنشأ أهمية تحسس مواضع الأقدام جيدا قبل الإنخراط في العملية (Process) القاصدة بلوغ هدف تحقيق سلام (شامل وعادل ومستدام). وتحسس الأقدام هنا هو إمتلاك رؤية لمشروع صناعة السلام وخطة له ومرجعية مؤسسية يحتكم إليها، لا سيما وأن العملية السلمية تتخلق في ظل وضع سياسي إنتقالي، ذي مشروعية مقيدة. ومع ذلك، يلزم أن نشير إلى أن حسابات المراقب وصانع النظرية ربما تحدتها حسابات الميدان، ومن ثم، فإن مسؤولية فِرق المفاوضين تفوق، لجهة عظمها، مسؤولية الجالسين بعيداً وراء الكواليس يراقبون، ويعملون على توجيه، حركة التفاوض.

عوداً على بدء، تستهدف عملية صناعة السلام بلوغ نهاية سعيدة للنزاعات موضوع العملية، وتمثل المسافة بين الهدف والنتيجة ما أسميناه عملية (Process)، وهي التي ترسم مسيرة من التقدم والتراجع والمد والجزر، إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً. السؤال عند هذا الفاصل هو كيف يا ترى تمضي عملية صناعة السلام بين ما تم التخطيط له من جهة والمشروع الميداني من الناحية الأخرى؟

4. تفاوض أم حوار: نقلة النموذج – (Paradigm Shift)

بدأت محاولة مبكرة لاستكشاف فرص صناعة سلام، ينتهي بعودة القوى المعارضة (للنظام السابق) الحاملة للسلاح للوطن وتفكيك مشروع العمل المسلح، في أديس أبابا قبل بناء هياكل الحكم الانتقالي. لكن خلافات وقعت بين القوى المشكلة للجبهة الثورية والقوى المدنية في تحالف قوى الحرية والتغيير وضعت نهاية مبكرة لمسار أديس أبابا.

من ناحيتها بدأت هياكل الحكم الانتقالي منذ أكتوبر ٢٠١٩، في جوبا عاصمة جمهورية جنوب السودان، مشروع صناعة السلام مع القوى الحاملة للسلاح (الجبهة الثورية بمكوناتها من الحركات الدارفورية والجبهة الشعبية/شمال بقيادة مالك عقار والجبهة الشعبية/شمال بقيادة عبد العزيز الحلو)، بينما اعتصمت حركة تحرير السودان/عبد الواحد محمد النور بموقفها الرافض لمنبر جوبا. وبالانخراط في عملية صناعة السلام في منبر جوبا كان واضحاً أن الطرفين اختارا مبدأ التفاوض، في مقابل الحوار، ما جعل العملية تلتزم، من ناحية مفهومية، النهج نفسه الذي كان سائدا بين النظام السابق والحركات المسلحة المعارضة له.

اعتماد التفاوض بدلاً عن الحوار في عملية صناعة السلام في سودان الحكم الانتقالي ملاحظة أولى عظيمة الأهمية لجهة ارتباطها بما أسمته هذه الورقة إمتلاك رؤية، ومن ثم، خطة لصناعة السلام مؤسسة عليها. أشارت هذه الورقة لأن القوى المدنية التي تمثل التحالف

السياسي الحاكم (قوى الحرية والتغيير) والقوى المعارضة الحاملة للسلاح والهياكل العسكرية للدولة تمثل، بدرجة كبيرة، ثلاثي قوى التغيير وأضلع الهرم السياسي الحاكم. كما أنها تمثل القوى التي اجتمعت في مراحل مختلفة على مناهضة نظام الإنقاذ/البشير منذ مجيئه للحكم في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ انتهاء بالحادي عشر من أبريل ٢٠٢٠.

من واقع توفر هذه القاعدة من الإتفاق (على هدف واحد رئيس) فإنه في حال تأسيس عملية صناعة السلام على رؤية فثمة استعجال، أو، حتى، كسل فكري/سياسي أن يدير متفقون سلفاً عملية التفاهم التي تفضي إلى إقرار واقع سلام ينهي النزاعات المسلحة ويضع البلاد، سياسياً، أمام واقع ما بعد النزاع، وفقاً لمبدأ التفاوض بدلاً عن الحوار و/أو التفاهم. فالتفاوض عملية تجري بين متنازعين، بينما يملك تحالف متوافق في الهدف الرئيس (مناهضة نظام الإنقاذ/البشير) أن تتحاور مكوناته من موقف إن لم يكن متطابقاً فهو بالضرورة شديد التقارب. ولقد كان إحداث هذه النقلة في النموذج (Par-adigm Shift) فكرة متداولة في أروقة الحكم الانتقالي لكن دوائر الاختصاص داخل هياكل الحكم الانتقالي لم تعبأ، بدرجة كافية، بتبني فكرة، وبلورة، رؤية لصناعة السلام تمثل المرجعية التصورية/الفكرية للعملية برمتها.

ليس هذا فحسب، بل مضى الطرف الحكومي منخرطاً في إدارة عملية صناعة السلام دون أن يبدو واضحاً موقع المرجعية المؤسسية الحاكمة للموقف الحكومي في التفاوض وإن شكل مجلس السيادة حضوراً لافتاً في إدارة التفاوض ممثلاً للحكم (الفريق أول محمد حمدان دقلو - حميدتي – الفريق شمس الدين كباشي والأستاذ محمد حسن التعايشي). صحيح أن الوثيقة الدستورية تقضي بتبعية مفوضية السلام لمجلس السيادة الانتقالي، لكن ليس مفهوماً ما هو التفويض الممنوح للمفوضية في عملية صناعة السلام وبنائه. يزيد من غموض موقع المرجعية المؤسسية للسلام في هياكل الحكم تأسيس مجلس أعلى للسلام ليس معروفاً بعد لا هويته ولا دوره في السلام.

يجدر هنا أن نشير إلى أن درجة من الغموض وعدم الشفافية تطغى على وقائع التفاوض في منبر جوبا، وإن أقررنا أن ليس كل ما يجري في طاولة التفاوض ينبغي أن يمتلكه الرأي العام، إذ أن العملية التفاوضية تتطلب إدارة بيانات ومعلومات المواقف التفاوضية بدرجة من التحكم بما يخدم، في نهاية اليوم، الموقف التفاوضي لهذا الطرف أو ذاك. عدم توفر رؤية، كما أشرنا سلفا، لم يبد واضحاً بسببه موقع، والموقف من، الإعلام في عملية صناعة السلام في الأساس.

لم يفض غياب الرؤية الكلية لإدارة عملية السلام إلى تغييب شفافيتها، بما يشمل، عدم وضوح الدور الذي توكله للإعلام، بل غاب بتغييب الشفافية، أو بعدم إمتلاك الرأي العام معرفة بعناوينها (الرؤية) الرئيسة، في الحد الأدنى، غاب مفهوم السلام الذي يتبناه الطرف الحكومي؛ ومعه غابت الأهداف الكلية المستهدف تحقيقها؛ المرجعية المؤسسية الأعلى للملف في

الخرطوم؛ ماهي الأطراف المتفاوض معها في الجانب المقابل من طاولة التفاوض؛ السقوف العليا للتراجع لصالح الوصول لإتفاقات حول موضوعات التفاوض؛ كيفية إدارته للعملية السلمية... إلخ.

5. الإدارة بالمسارات: النهايات المفتوحة

صحيح أن موضوعات التفاوض تبقى في فصول منها هي الموضوعات التقليدية ذاتها من قبيل قسمة السلطة؛ قسمة الثروة؛ الترتيبات الأمنية. يكون ذلك كذلك، خاصة في غياب ما أسمته هذه الورقة النقلة في النموذج. ومفهوما قسمة السلطة وقسمة الثورة ميراث مفهومي وفكري وسياسي وأخلاقي فاسد يجيء مؤكداً لشراهة النخب الوطنية المنخرطة في العمل السياسي والعمومي، والتي ظلت لتاريخ طويل ترفع رايات خدمة العموم (المواطنين والمواطنات) بينما يختزل الادعاء العريض، في واقع الحال، في خدمة المصلحة الخصوصية. قسمة السلطة التي ينبغي أن تعني الشراكة على أساس الكفاءة والأهلية (Meritocracy) في إدارة هياكل الفضاء العمومي وجدول أعماله، تنتهي، بالتجربة والممارسة، تكالباً على الوظائف العامة، ليس مهماً مدى الأهلية لشغلها. وقسمة الثروة، من حيث كونها مفهوماً فاسداً، ينبغي أن يكون موضوعها توليد الموارد وتحديد مجالات استخدامها بما يخدم مصلحة العموم، في الوقت ذاته.

المهم هو أن الرؤية الغائبة لعملية صناعة السلام فتحت الباب، على مصراعيه، لناد كبير العضوية من النخب للوقوف في صف التفاوض مع الطرف الحكومي، باعتبارهم ذوي استحقاقات حان أجل سدادها. بعض هؤلاء معروف للرأي العام، معروف سجله النضالي. وبعض آخر جاء وليد اللحظة التاريخية فاهتبل الفرصة. المفاوض الحكومي الذي يبدو أنه لم يكن مستعداً بقائمة قوى يتفاوض معها سلفاً، لم يجد بدا من الجلوس مع أي وكل طائفة سجلت حضوراً في جوبا، وربما تلك التي ستأتي لاحقاً. اخترع المتفاوضون لاستيعاب هذه الطوائف مسمى المسارات. وبتسمية هذه الموالد مسارات غدا للوسط (الجغرافي السوداني) مسار، وآخر للشمال، فضلاً عن مسارات لهلال النزاعات الشهير في دارفور وجنوبي السودان الجديد والشرق، ما جرت تسميته الهامش (مقابل مركز). والحال هذه فالخرطوم وكردفان بشمالها وغربيها ربما التحقت بمولد جوبا. وإن كانت فكرة المسارات مأزقاً في ذاتها، فمن شأنها، كذلك، أن تتمخض عنها مآزق جديدة بأن تلد، مثلاً، مسارا للنوع، أو للنازحين واللاجئين وهامشي المهاجر، أو للمستضعفين اقتصاديا كالرحل ومزارعي القطاع الزراعي التقليدي. فكرة المسار فكرة مائعة، لا تحتمل تفسيراً واحداً صلباً، وهي لذلك فكرة مفتوحة النهاية. السؤال الذي تطرحه هو أين نقطة النهاية التي سيختارها المفاوض الحكومي في هذه الطريق التي لا ترى لها في الأفق نهاية؟

لم يتوفر لفكرة المسارات، بمطاطيتها وسعتها الممدودة، من الجاذبية والإغراء ما من شأنه تسهيل واستعجال الوصول إلى تفاهمات نهائية حول موضوعات التفاوض، أيما ماهي! بل

الراجح أنها ربما أضفت على التفاوض تعقيداً على تعقيداته بأن حرضت بعض الأطراف ذات السيرة النضالية أن ترفض، بداية، الانخراط في عملية صناعة السلام من منبر جوبا مثلما اختارت حركة تحرير السودان (عبد الواحد محمد النور). أما حركة تحرير السودان (مني آركو مناوي) فآثرت الخروج على الجبهة الثورية المتفاوضة في منبر جوبا لتبني، بدورها، تحالفاً بديلاً عن تحالف الجبهة الثورية. لا شك أن هذين الموقفين للحركتين (عبد الواحد ومناوي) يقف من خلفه استتفاهما الشريك التفاوضي في الطرف من الطاولة الذي تجلس عليه حركات المسارات. أكثر من ذلك فإن عدم إحراز تقدم في التفاوض مع الحركة الشعبية/شمال (عبد العزيز الحلو) لا يمكن، ولا ينبغي، أن ينظر إليه - في المجمل - خارج هذا السياق وإن عزت الحركة حالة عدم التقدم في التفاهم مع الطرف الحكومي لمطلبها بعلمانية الدولة أو كفالة حق تقرير المصير لجنوب كردفان/جبال النوبة.

تبقى فكرة التفاوض عبر المسارات مأزقاً لا يمكن الاختلاف على حقيقيته! ويبدو أن مسؤولي ملف التفاوض من جهة الخرطوم فوجئوا بفكرة المسارات تداهمهم على طاولة التفاوض، فيما يؤكد غياب الرؤية كما أسلفت هذه الورقة. عدم توفر رؤية محددة سلفاً يفقد الوفد الحكومي التحديد المطلوب مسبقاً لما هي الأطراف التي تفاوض على الجانب المقابل من الطاولة؟ والسؤال حول من يفاوض المفاوض الحكومي في الجانب المقابل من الطاولة هي قضية مفهومية وسياسية مكانها الرؤية. والطبيعي، من أساس مفهومي، أن التفاوض، الذي اختاره المفاوض الحكومي (بديلاً للحوار) هو حول وقف النزاع المسلح بإنهاء الحرب، فيما أن قضية السلام العادل والشامل والمستدام فموضوعها تأسيس الدولة والأمة بما يحقق كرامة الإنسان السوداني (المواطن والمواطنة). والسبيل لذلك هو بناء توافق وطني عريض القاعدة على مشروع وطني، من خلال حوار وطني واسع يستوعب المواطن من أدنى مستويات الهرم إلى هياكل العمل العمومي من جهاز دولة إلى هياكل العمل العمومي خارج الدولة من أحزاب ونقابات ومجتمع مدني/أهلي. وبهذا التصور المفهومي يصبح ألا مكان لمن لا يحمل السلاح في منبر جوبا المعني بتفكيك النزاعات المسلحة بإنهاء الحرب، والاعتناء بمعالجة الأوضاع الناشئة عنها في مناطق النزاعات من خلال ما يعرف بترتيبات مابعد النزاع (Post Conflict Situation). بكلمة، يفاوض المفاوض الحكومي حاملي سلاح، حصرياً، لا مسارات، بأي حال.. ومن أي منطلق.

ولكن التفاوض في منبر جوبا تجاوز الآن هذه المحطة. طبعاً، لا بد أن يرسو قارب جوبا في ضفة ما. ومن منطلق براغماتي لا يمكن أن يوضع ما تم في منبر جوبا في خزانة مكتب رئيس جمهورية جنوب السودان، على أن يعود المتفاوضون إلى ديارهم وكأن شيئا لم يكن. لتمض مفاوضات جوبا إلى نهاية ما، ولكن، بالضرورة، وفقا لما تفضي إليه مراجعة عاجلة وملحة من حيث أهميتها! وربما احتاجت جوبا إلى جولة/جولات أخرى لاستيعاب المحاربين الرافضين، بشكل

أو آخر، الإنخراط في تفاوض منبر جوبا في تفاهمات تنهي، نسبياً، النزاعات المسلحة شبه المنظمة. غير أن تحقيق سلام شامل وعادل ومستدام فهو هدف لن تبلغه مفاوضات منبر جوبا الجارية حالياً، بل ليس ذلك مما هو مؤهل له ولا مطلوب منه، ابتداء.

6. سلام عادل وشامل ومستدام

تحقيق سلام عادل وشامل ومستدام قضية تتجاوز محض إنهاء نزاع مسلح، ليس مهماً أين مسرح العمليتين. أدلت الورقة بإفادات، أيا كانت قيمتها، عن مفاوضات منبر جوبا بكونها، بتوضيحات ساقتها الورقة، عملية أعلى سقف (مروتها) إنهاء نزاعات مسلحة. لكن ماذا بشأن تحقيق سلام عادل وشامل؟ ما هو؟ وما السبيل إليه؟

في أدب قديم نسبيا شاع تعريف السلام بأنه حالة اللاحرب. وهذا تعريف للسلام يبدو مرتبطاً بالسياق التاريخي الذي أنتجه من واقع أن العالم اشتهر في عصور سالفة بالانشغال بالحروب والنزاعات المسلحة. ولكن مع مرور الأيام تبلورت مفاهيم للسلام وتعريفات له تجاوزت النظر إليه بكونه الحالة التي يرتد فيها السيف إلى غمده. عرف الفيزيائي الشهير ألبيرت إينشتاين السلام بأنه الحالة التي تسود فيها العدالة وحكم القانون ووجود الحكومة، التي ربما لم يقصد بها مجرد أن تكون هناك حكومة بل أن تتوفر للحكومة القائمة القدرة على أداء وظائفها بنجاح. ولم يتوقف مفهوم السلام عند هذا الحد بل أضحى أكثر شمولاً بما يمكن تلخيصه بأنه يتجاوز إنهاء الحرب إلى إقامة العدل وصون الحريات وحقوق الإنسان وتأمين الحياة الكريمة. ولقد انتهت الأمم المتحدة بأن عرفت السلام بكونه غاية وعملية محورها الإنسان. والسلام بذلك هو محصلة عملية دؤوبة وشاملة غايتها ومنتهاها تحقيق الكرامة الإنسانية.

لم تشهد الحالة السودانية، منذ نيل البلاد الاستقلال (١٩٥٦)، اكتمال تأسيس دولة وأمة لها، بل ظلت في أحوال انتقال مستمرة. هذا عين ما يتطلب التوافق على مشروع وطني يستهدف إكمال تأسيس الدولة السودانية وبناء أمة للسودانيين والسودانيات. ولو أن تحقيق سلام عادل وشامل ومستدام عملية لا تكتمل محققة هدفها الرئيس بإكمال تأسيس الدولة التي تحقق الكرامة الإنسانية لمواطنيها ومواطناتها (الأمة) إلا عبر مشروع وطني جامع، فالأخير ليس فريضة إن قامت بها طوائف من السودانيين والسودانيات سقطت عن الباقين والباقيات. وهذا هو ما يقتضي أن نحقق السلام العادل والشامل والمستدام من خلال عملية تتسم بالشمول (Inclusive) لا تستثني أحداً. وإن سبق أن أشارت الورقة إلى أن عملية السلام الجارية في منبر جوبا هي عملية تفاوض بين الحكومة وحاملي السلاح، و إن انفتحت على طوائف أخرى تحت لافتة المسارات، فإن سلاماً عادلاً وشاملاً ومستداماً لا يمكن تحقيقه على الأرض إلا بأن تحمل رايته سفينة يركب داخلها أصحاب الشأن والمصلحة وصاحباتها من السودانيين و السودانيات كافة.

7. السلام: المشروع الوطني لتحقيق الكرامة الإنسانية

باتجاه ختام هذه الإفادة المطولة حول السلام نجد أن الحالة السودانية تقف أمام شاغلين أولهما العملية التفاوضية الجارية في منبر جوبا منذ ما تجاوز نصف عام والتي أعلى سقفها هو الوصول إلى تسوية للنزاعات المسلحة المتعددة التي تضرب البلاد منذ ما يقارب عقدين من الزمان بعد. والثاني هو الحاجة إلى إدارة عملية صبورة لتحقيق سلام عادل وشامل ومستدام عبر اجتراح مشروع وطني لبناء الدولة والأمة بما يستهدف تحقيق كرامة السودانيين والسودانيات، في نهاية الأمر.

وإذا كان المشروع الوطني هو المركبة التي تقل السودانيين والسودانيات إلى حيث ال (ميس) حيث تحقيق الهدف متمثلاً في الكرامة الإنسانية، فكيف يمكننا تمثيل (Representation) الكرامة الإنسانية ما وراء كونها مفهوماً في عالم التجريد إلى حيث كونها أعمال ووقائع وواقع قابلة للقياس بمؤشرات قياس متفق عليها ومسطرة معيارية نستخدمها للقياس للتحقق من النتائج؟

الكرامة الإنسانية، في منظور هذه الورقة، هي الحالة التي تكفل للإنسان (المواطن والمواطنة) استحقاقاته المعنوية والمادية التي تستكفي الحاجة الإحيائية والمعنوية للنفس والروح والبدن؛ وتوفر الخدمات الكفيلة بتحقيق سلامة العقل وإبلاغه كفاءته وبتأمين صحة البدن والنفس ولياقة المأوى؛ وأمنه وطمأنينته ضد الخوف؛ وأن تتاح له الطلاقة الفكرية والسياسية وفك أغلال القسر والإكراه بما يكفل له القدرة على المشاركة في الفضاء العمومي من موقع المستقل المتحرر المسؤول المساءل. كل ذلك، في مجمله، ما يبني معمار المسؤولية والمحاسبة. أما هذه الحزمة فليست، من جانبي الحقوق والواجبات، محض مفاهيم ثاويه في عالم التجريد ولكنها ذات متعلقات لها طبيعتها العملية التطبيقية، ومن ثم قابليتها للقياس.

وبينما موضوع تحقيق الكرامة الإنسانية وهدفها هو المواطن/المواطنة، فإن هذه المحصلة النهائية تصنعها سياسات ومهام ونشاطات وتشريعات وهياكل أداء عمل وموارد ونظم تشغيل، هي صميم مسؤوليات هياكل الفضاء العمومي التي تقف على رأسها مؤسسة الدولة. ومؤسسة الدولة هي مركز القيادة (Leadership) والإدارة العمومية ما أضحى يعرف بالحوكمة (Governance). ومن الناحية الأدائية فأداء مؤسسة الدولة هذه الوظائف تشكله عمليات معقدة تشكلها عوامل ومتغيرات متعددة ومتداخلة، ليس ممكناً إحكام السيطرة الكلية عليها إلا في حدود نسبية.

على كل حال، لتكن هذه بداية لاستكشاف المشروع الوطني والإمساك بآلياته ومحركاته. ولكون المشروع الوطني لبناء الدولة والأمة موضوعاً قائما بذاته، فربما خصص له مؤلف هذه المساهمة ورقة منفصلة تستكمل صورة عملية السلام من تسوية النزاعات المسلحة إلى تحقيق السلام العادل الشامل والمستدام.

ختاماً

حالة الوطن الراهنة بميراثها من الفشل وخيبات الأمل، وبالتعقيدات المضافة إليها منتجاً لأداء هياكل الانتقال، وبأداء لقوى الفضاء العمومي، في مجملها، مثير للقلق على الراهن والمستقبل، فإن المشي يزداد صعوبة. ليس في ذلك من شك. بإزاء حالات التقدم والتراجع هذه، حيث يبدو الأخير أوفر حظاً حتى الآن، فإن الاستسلام للإحباط واليأس ومن ثم الاكتفاء بالتفرج ترف لا تحتمله حالة الوطن، بينما لا يمكن تبريره على خلفية المسؤولية التي لا تستثني أحداً، سودانياً ولا سودانية، النخب المتعلمة على نحو خاص.

في ملف صناعة السلام ليس من الكياسة النظر إلى ما يتخلق في منبر جوبا باعتبار المولود المنتظر هو كائن مشوه يجدر التخلص منه قبل ولادته. في المقابل، ليس من الكياسة ذاتها اعتبار أن الحالة هناك من قبيل (كله على مايرام). البراغماتية التي أفضت إلى الانخراط في أعمال منبر جوبا حقيق بها أن تنقذ ما يمكن إنقاذه. اليوم قبل الغد. وأول ما ينبغي العودة إليه في إطار مراجعة شاملة، هو مراجعة فكرة المسارات، بشجاعة واستبسال. مراجعة من هذا القبيل يجدر بها أن تقود لأن يقتصر التفاوض (الذي لا بد من قبول التمسك به كفكرة بديلة للحوار) على الحركات الحاملة للسلاح، والتي تتوفر إثباتات كافية على كونها حركات مسلحة. المبرر لإعادة تأسيس موقف المتفاوضين في منبر جوبا على هذا الأساس هو أن منبر جوبا معني، في إطار عملية صناعة السلام، بتسوية النزاعات المسلحة حصرياً.

والسؤال الذي سيلقى على الطاولة، لا محالة، هو وماذا بشأن الطوائف غير الحاملة للسلاح التي تم التفاوض معها سلفاً وتم التوصل معها لتفاهمات. الإجابة البديهية هي أنه من واقع أن هذه طوائف لا تحمل السلاح فهي ليست طرفاً في منبر جوبا، ولا في العملية التفاوضية في تكييفها الراهن. لو احتجت الطوائف غير المسلحة بأن لها قضايا يلزم بحثها في منبر جوبا، أو أن بحثها تم سلفاً، فمكان قضاياها، جنباً إلى جنب قضايا المناطق السودانية والفئات والملفات السودانية الأخرى، هو عملية السلام العادل والشامل والمستدام التي ينتظر بحثها في مرحلة تالية لتسوية النزاعات المسلحة. مكان ذلك كله هو المشروع الوطني لبناء الدولة والأمة.

يلزم إعادة تكييف أجندة منبر جوبا بما يعني انشغاله حصرياً بتسوية النزاعات المسلحة بما يمكن القوى الحاملة للسلاح التي لم تنخرط فيه بعد، أو تلك التي لم يحرز التفاوض معها التقدم المأمول، بما يمكنها من أن تنخرط في تفاوض لتسوية النزاعات المسلحة. ولبحث قضايا ما بعد تسوية النزاعات المسلحة تلك. وبالفراغ، بنجاح كذلك، من هذه المرحلة، وهذا أمر في حكم الممكن إنجازه، يكون قد تم تمهيد الملعب للمرحلة التالية التي يجتمع فيها السودانيون والسودانيات كافة، للتوافق، استهداء بتجارب ناجحة لشعوب مثلنا (جنوب إفريقيا، رواندا، كينيا.. إلخ) على محددات ومطلوبات بناء مشروع وطني سوداني لبناء دولة السودانيين والسودانيات وأمتهم.

سبق أن قالت هذه الورقة بأن رافعة بناء سلام عادل وشامل ومستدام هي نقلة في النموذج (Par-adigm Shift) لا يمكن توليدها إلا ببنية ذهنية

مغايرة (Changed Mind Set) وبنية أخلاقية مغايرة (Changed Morality Set). أن نفعل ذلك ليس طلباً للمستحيل، بأي حال. رأينا بأم أعيننا وشهدنا بتمام وعينا تجارب أخرجت من بين فرث ودم لبناً سائغاً للشاربين. وها نحن نرى، بين ظهرانينا في محيطنا في عالم الجنوب (جنوب الكرة الأرضية في أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا) كيف خرج من حطام الحرب ورمادها نبات يانع مخضر مزهر ومثمر، وتجارب ناهضة تبيع لنا الأمل بأن في إمكاننا أن نفعل.